



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
15-4 أيار/مايو 2020

تجميع بشأن هندوراس

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أُعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات وهيئات الدولية لحقوق الإنسان (1) (2)

2- رحبت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بتصديق هندوراس على جميع صكوك الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان⁽³⁾. وأوصى عدد من هيئات وآليات حقوق الإنسان هندوراس بأن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات⁽⁴⁾، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽⁵⁾، واتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، الصادرة عن منظمة العمل الدولية⁽⁶⁾.

3- وشجعت لجنة القضاء على التمييز العنصري هندوراس على التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب⁽⁷⁾.

4- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري وعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هندوراس بأن تصدق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽⁸⁾.



- 5- ورحبت ثلاث لجان بافتتاح مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هندوراس⁽⁹⁾. وزار البلد في عامي 2016 و2017، على التوالي، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان⁽¹⁰⁾.
- 6- ورحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإنشاء بعثة لدعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس في عام 2016⁽¹¹⁾. وحث اثنان من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هندوراس على تحديد ولاية البعثة⁽¹²⁾.

ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان⁽¹³⁾

- 7- رحب الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بإنشاء وزارة حقوق الإنسان وأوصى هندوراس بزيادة ميزانيتها وتعزيز مواردها البشرية⁽¹⁴⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري هندوراس بأن تستأنف فضاء الحوار بين الدولة والمجتمع المدني الذي أنشئ في عام 2017 بهدف تنفيذ الخطة المتكاملة لحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾.
- 8- وأعربت ثلاث لجان عن قلقها من أن إجراءات اختيار وتعيين المفوض الوطني لحقوق الإنسان لا تزال غير شفافة وتشاركية بما فيه الكفاية وأن الموارد المخصصة لمكتب المفوض الوطني ليست كافية⁽¹⁶⁾.
- 9- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن استقلال اللجنة الوطنية لمنع التعذيب يواجه تحدياً بسبب المرسوم رقم 009-2018 الذي وضع الآلية تحت مسؤولية السلطة التنفيذية⁽¹⁷⁾. وأوصت اللجان هندوراس بأن تكفل حصول اللجنة الوطنية لمنع التعذيب على الموارد الكافية للاضطلاع بدورها بفعالية واستقلالية⁽¹⁸⁾.
- 10- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن هندوراس أنشأت نظام رصد التوصيات في هندوراس وأوصى بإنشاء آلية وطنية لمتابعة التوصيات⁽¹⁹⁾.
- 11- وأعربت هيئات وآليات مختلفة لحقوق الإنسان عن قلقها من أن القانون الجنائي الجديد يتضمن أحكاماً تقيد، في جملة أمور، حرية التعبير وتجرّم المعارضة، في حين تحد من العقوبات المفروضة على الاحتيايل والفساد⁽²⁰⁾.

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

ألف- المسائل المشتركة بين القطاعات

- 1- المساواة وعدم التمييز⁽²¹⁾
- 12- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من كون هندوراس ليس لديها إطار شامل لمكافحة التمييز⁽²²⁾.
- 13- وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء استمرار القوالب النمطية والتحيز ضد شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي. ورحبت اللجنة باعتماد السياسة العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من أجل النهوض الشامل بشعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي للفترة 2016-2022 وحثت هندوراس على ضمان تنفيذها بفعالية⁽²³⁾.

14- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء القوالب النمطية التمييزية الراسخة فيما يتعلق بأدوار المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع وأوصت هندوراس باعتماد تدابير منسقة وممولة تمويلًا كافيًا للقضاء عليها⁽²⁴⁾.

15- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي وحاملي صفات الجنسين لا يزالون يتعرضون للتمييز في جميع مجالات الحياة وأوصت هندوراس باتخاذ خطوات ملموسة من أجل القضاء على التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية⁽²⁵⁾.

2- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽²⁶⁾

16- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء الأثر السلبي الناتج عن بعض المشاريع المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية التي تسبب أضراراً للبيئة لا يمكن إصلاحها وتمس بحقوق المجتمعات المتضررة، ولا سيما شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي⁽²⁷⁾.

17- ولاحظ الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية أن تصاعد النزاع الاجتماعي المتصل بمشاريع التنمية الواسعة النطاق كثيراً ما يرتبط بعدم إجراء مشاورات مجدية وشدد على الحاجة الملحة إلى إطار تنظيمي واضح بشأن المشاركة. ولاحظ أيضاً التعقيم الذي تنسم به عملية منح التراخيص والامتيازات البيئية، والذي تفاقم بسبب إمكانية تصنيف عناصر بالغة الأهمية في العملية على أنها "معلومات سرية" بموجب القانون⁽²⁸⁾.

18- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن أمانة حقوق الإنسان تعمل على وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأوصى بأن تضي قدماً، مع جميع أصحاب المصلحة، في تعزيز الحوار وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽²⁹⁾.

3- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

19- أشارت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى أن جريمة تكوين الجمعيات لأغراض القيام بأعمال إرهابية الواردة في القانون الجنائي الجديد تشمل نطاقاً واسعاً للغاية يمكن استخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان⁽³⁰⁾.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه⁽³¹⁾

20- أشارت عدة هيئات وآليات لحقوق الإنسان إلى انخفاض معدل جرائم القتل، لكنها أبرزت أن مستوى العنف وانعدام الأمن في هندوراس لا يزال مرتفعاً⁽³²⁾. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن الجريمة المنظمة، بما في ذلك الكارتلات والعصابات مثل الماراس والباندياس، تسللت إلى الوكالات الحكومية والساحة السياسية الأوسع نطاقاً⁽³³⁾.

21- وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن ما لا يقل عن 23 شخصاً قُتلوا وأصيب ما لا يقل عن 60 شخصاً في سياق الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات في عام 2017، وأشارت إلى استخدام القوة المفرطة من جانب عناصر من قوات الأمن، وكذلك إلى اعتقالات جماعية وادعاءات بشأن سوء المعاملة⁽³⁴⁾. وأشارت مفوضية حقوق الإنسان إلى أنه، بعد مضي سنتين على هذه الأعمال، لم يصدر أي حكم إدانة في أي حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان⁽³⁵⁾. ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الرد الحكومي على التعبئة الاجتماعية والاحتجاجات ظل يتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان⁽³⁶⁾.

22- وأشار المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً إلى إنشاء الشرطة العسكرية للنظام العام في عام 2013 كاستجابة طارئة قصيرة الأجل لدعم الشرطة الوطنية⁽³⁷⁾. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن ما أنشئ كنظام استثنائي أصبح ممارسة طبيعية وأن الحكومة عززت في عام 2018 العمل المشترك بين الشرطة والجيش⁽³⁸⁾. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هندوراس بمواصلة تعزيز الشرطة الوطنية بغية تمكينها من استلام مهام إنفاذ القانون من القوات المسلحة⁽³⁹⁾.

23- وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء تقارير "التطهير الاجتماعي" وغيره من أشكال الإعدام خارج نطاق القضاء التي تشارك فيها قوات الأمن. وأعربت عن قلقها أيضاً إزاء تقارير التعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة على يد أفراد الشرطة والقوات المسلحة وغيرهم من الموظفين العموميين وأوصت هندوراس بضمان التحقيق في جميع هذه الادعاءات وتقديم الجناة إلى العدالة⁽⁴⁰⁾. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن وزارة الأمن الوطني والدفاع تعمل منذ عام 2016 على وضع مشروع قانون لتنظيم استخدام القوة من جانب الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون، وشددت على الضرورة الملحة لاعتماد تشريعات وبروتوكولات شاملة وممتثلة لحقوق الإنسان⁽⁴¹⁾.

24- ودعت مفوضية حقوق الإنسان الكونغرس الوطني إلى اعتماد تشريع لتنظيم شركات الأمن الخاصة⁽⁴²⁾. وأعربت عن أملها في أن يسهم القانون المتعلق بالأسلحة النارية الذي اعتمد مؤخراً في الحد من العنف، ولكنها لاحظت أنه لا يوجد بعد نظام فعال لتحديد الأسلحة⁽⁴³⁾.

25- وأشارت عدة هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان إلى بناء مراكز احتجاز جديدة، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء حالة نظام السجون، بما في ذلك الاكتظاظ الواسع النطاق، والعدد الكبير من المحتجزين قبل المحاكمة، وعدم ملاءمة الظروف الصحية وظروف النظافة، واستخدام القوات المسلحة في إدارة السجون، وحالات الحكم الذاتي للسجناء، والعنف في السجون⁽⁴⁴⁾. وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأنه، في كانون الأول/ديسمبر 2019، تم تسجيل وفاة ما لا يقل عن 46 من الأشخاص مسلوبي الحرية وجرح عدد منهم نتيجة أعمال العنف التي شهدتها مراكز الاحتجاز ومراكز تربية الأطفال. وحثت على التحقيق في الوقائع؛ وإشراك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمنع التعذيب في لجنة مراقبة نظام السجون؛ ووضع استراتيجية لفصل القوات المسلحة تدريجياً عن وظائف السجون⁽⁴⁵⁾.

26- وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن ما لا يقل عن 20 شخصاً من المثليات أو المثليين أو مغايري الهوية الجنسانية أو مزدوجي الميل الجنسي أو حاملي صفات الجنسين قُتلوا في النصف الأول من عام 2019، وكررت توصيتها بأن تكفل هندوراس إجراء تحقيقات فورية وفعالة ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم⁽⁴⁶⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽⁴⁷⁾

27- لاحظ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاء والحامين وجود أنواع مختلفة من التدخل في النظام القضائي من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأوصى هندوراس بضمان استقلال السلطة القضائية من خلال لوائح واضحة ومعايير موضوعية للمهنة القضائية، بما في ذلك تعيين القضاة وترقيتهم والعقوبات التأديبية المتخذة إزاءهم وفصلهم؛ ومراجعة إجراءات اختيار وتعيين قضاة محكمة العدل العليا والمدعي العام ونائبه؛ وعدم الاستمرار في تأجيل اعتماد القانون الجديد الخاص بالمجلس القضائي⁽⁴⁸⁾.

28- ولاحظ المقرر الخاص نفسه أيضاً أن رئيس محكمة العدل العليا والمدعي العام كانا جزءاً من المجلس الوطني للدفاع والأمن، وهو جهاز تابع للسلطة التنفيذية المسؤولة عن تصميم استراتيجيات منع ومكافحة السلوك الإجرامي، واعتبر أن من المناسب تعديل تكوين هذا الجهاز وهيكله حتى لا يؤثر ذلك على استقلال إقامة العدل⁽⁴⁹⁾.

29- وأشارت مفوضية حقوق الإنسان إلى أن وحدة الادعاء الخاصة لمكافحة الإفلات من العقاب المتصل بالفساد التابعة لمكتب المدعي العام اتخذت، في عام 2018، خطوات بدعم من بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس لمكافحة الشبكات السياسية الفاسدة، ولكن هذه الجهود واجهت مقاومة كبيرة⁽⁵⁰⁾.

30- وأعربت لجننتان عن قلقهما إزاء الحواجز القائمة التي تحول دون وصول النساء⁽⁵¹⁾ وشعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي إلى العدالة⁽⁵²⁾. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الزيادة في عدد المحامين العامين في المحاكم ومراكز الشرطة، لكنها أعربت عن أسفها لأن هذه الزيادة لا تزال غير كافية⁽⁵³⁾.

31- وأبرز الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية أن الإفلات من العقاب على الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين لا يزال هو القاعدة وليس الاستثناء⁽⁵⁴⁾. وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن هندوراس أنشأت في عام 2018 مكتب المدعي الخاص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتواصلين الاجتماعيين وموظفي العدالة وأوصى بأن تُخصص له ميزانية مناسبة وأن يُعتمد بروتوكول للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان⁽⁵⁵⁾.

32- وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن سبعة أشخاص متهمين باغتيال المدافعة عن حقوق الإنسان بيرتا كاسيريس أُدينوا في عام 2018 وصدر حكم ببراءة أحدهم، وأن رئيس شركة Desarrollos Energéticos S.A كان يحاكم في دعوى منفصلة، ولكنها ذكرت أن العديد من أوجه القصور كانت واضحة في التعامل مع القضية⁽⁵⁶⁾. وشدد مختلف المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على أهمية تقديم مدبري القتل ومموليه إلى العدالة⁽⁵⁷⁾.

33- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن عدداً كبيراً من التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 2011 بشأن الانتهاكات التي وقعت أثناء انقلاب عام 2009 لم تنفذ بعد تنفيذاً كاملاً. وأوصت بأن تكفل هندوراس التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها أثناء الانقلاب ومقاضاة مرتكبيها⁽⁵⁸⁾.

3- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية⁽⁵⁹⁾

34- ذكرت مفوضية حقوق الإنسان أن مصداقية النظام الانتخابي تأثرت بانتخابات عام 2017، وأشارت إلى معلومات تفيد بأن مرسوم إصلاح الهيئات الانتخابية لعام 2019 يتضمن أوجه عدم اتساق وغموض تمثل تحديات أمام ضمان عملية شفافة في الانتخابات الرئاسية لعام 2021⁽⁶⁰⁾.

35- ورحبت عدة هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان باعتماد قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام وموظفي العدالة في عام 2015، وتنفيذ آلية الحماية الوطنية. غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار عمليات القتل والاعتداءات والتجريم والمضايقة والتهديدات وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، والمهنيون القانونيون، والنقاييون، والمدافعون عن حقوق الأراضي، والناشطون البيئيون، وقادة سكان هندوراس الأصليين والمنحدرون من أصول أفريقية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين⁽⁶¹⁾. وأبلغ الأمين العام عن حالات تخويف وانتقام ضد أشخاص يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽⁶²⁾.

36- وسجلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قتل 37 صحفياً منذ عام 2008 ولاحظت أن سبعاً من هذه الحالات فقط تم حلها. وأوصت اليونسكو هندوراس بالتحقيق في حالات قتل الصحفيين التي لم تُحسَم بعد والنظر في الاستفادة من خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب⁽⁶³⁾.

37- واعتبر فريق الأمم المتحدة القطري أن من المستعجل توفير موارد كافية للآلية الوطنية لحماية المدافعين⁽⁶⁴⁾. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن مجلس الآلية الوطنية لا يزال ضعيفاً، وذلك أساساً بسبب المشاركة المتواضعة لبعض المؤسسات الأعضاء فيه، ولاحظت أوجه قصور في تنفيذ تدابير الحماية⁽⁶⁵⁾.

38- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء الإفراط في اللجوء إلى الأحكام المتعلقة بالتشهير ضد الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير⁽⁶⁶⁾. وأشار المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى أن التشهير لم يعد يُعتبر جريمة جنائية بموجب القانون الجنائي الجديد، ولكن جرمي التشهير والافتراء ما زالتا ساريتين⁽⁶⁷⁾.

39- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بمراجعة اللوائح التي تعيق الوصول إلى المعلومات العامة، ولا سيما قانون الأسرار، وتطبيق قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة على جميع مؤسسات الدولة⁽⁶⁸⁾.

40- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري هندوراس بالمضي قدماً في سن مشروع القانون الذي يحدد حصص المشاركة السياسية لمختلف الفئات، بما في ذلك سكان هندوراس الأصليين والمندردون من أصول أفريقية⁽⁶⁹⁾.

4- حظر جميع أشكال الرق⁽⁷⁰⁾

41- رحبت لجانان باعتماد الخطة الاستراتيجية لمكافحة الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص للفترة 2016-2022، من بين تدابير أخرى. لكن القلق ظل يساورهما إزاء استمرار ممارسات السخرة والاتجار بالأشخاص، ولا سيما في صناعة التجميع (الماكيبلا)، والعمل المنزلي، وصيد الأسماك عن طريق الغوص، وإزاء ارتفاع حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي⁽⁷¹⁾.

42- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن القانون الجنائي الجديد، وإن كان يحتوي على قائمة أكثر شمولاً بأشكال استغلال الاتجار بالأشخاص، فإنه لا يشمل الاختطاف والاحتياط وإساءة استخدام السلطة وغير ذلك من أشكال الإكراه كطريقة للقبض على ضحايا الاتجار أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم وأوصى بإدراج هذه الأشكال في القانون الجنائي⁽⁷²⁾.

5- الحق في الحياة الأسرية

43- أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باعتماد وإنفاذ تشريع لتوحيد الحد الأدنى القانوني لسن الزواج في 18 سنة للنساء والرجال⁽⁷³⁾. وأوصى الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بأن تعترف هندوراس بأشكال أسرية متنوعة⁽⁷⁴⁾.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية⁽⁷⁵⁾

44- لاحظ الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية أن 68.5 في المائة من سكان هندوراس إما عاطلون عن العمل أو ناقصو العمالة على الرغم من التدابير التي اعتمدها البلد، وأن الحد الأدنى للأجور لا يسمح بمستوى معيشي لائق⁽⁷⁶⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بتصميم سياسة توظيف شاملة تركز على الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة وخطة عمل ذات أهداف محددة⁽⁷⁷⁾.

45- ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باعتماد قانون المساواة في الأجور. غير أنها كررت الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع معدل البطالة بين النساء وتركزهن في الوظائف المنخفضة الأجر في القطاع غير النظامي، وأوصت هندوراس بضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في سوق العمل وتعزيز التدابير الرامية إلى سد فجوة الأجور بين الجنسين⁽⁷⁸⁾.

46- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان استمرار مختلف أشكال انتهاكات الحقوق في سوق العمل. ورحبت باعتماد قانون جديد بشأن تفتيش العمل وزيادة ميزانية وزارة العمل والضمان الاجتماعي وأوصت بأن ترصد هذه الأخيرة ظروف العمل رصداً كاملاً وتفرض عقوبات في الحالات التي تنتهك فيها حقوق العمل⁽⁷⁹⁾. وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هندوراس باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين ظروف عمل المرأة، ولا سيما للعمالات في قطاع التجميع (الماكايلا) وفي العمل المنزلي⁽⁸⁰⁾.

47- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن منظمات العمل ضعيفة وأن أعضاء النقابات يوصمون ويُستهذفون، مما يؤثر على المساواة الجماعية المجدية وحماية حقوق العمل⁽⁸¹⁾.

48- وكررت لجنة القضاء على التمييز العنصري الإعراب عن قلقها إزاء الظروف المزرية لغواصي ميسكيتو⁽⁸²⁾. وأقر الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية بالتدابير التي اتخذتها هندوراس في هذا الصدد، ولكنه رأى أنه ينبغي التوصل إلى اتفاقات إضافية أكثر وضوحاً واتساقاً في إطار اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بصيد الأسماك تحت الماء من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بصحة الأشخاص المصابين وأقارب العمال المتوفين وسلامتهم وتعليمهم وإسكانهم⁽⁸³⁾.

2- الحق في مستوى معيشي مناسب⁽⁸⁴⁾

49- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع، ولا سيما في صفوف شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، وإزاء استمرار عدم المساواة في الدخل والثروة. وأوصت بأن تعتمد هندوراس خطة عمل وطنية للحد من الفقر تتضمن منظوراً لحقوق الإنسان، فضلاً عن تدابير فعالة للتصدي لعدم المساواة⁽⁸⁵⁾.

50- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن هندوراس جعلت من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 محور برنامجها الإنمائي الوطني. وأضافت أن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يستند إلى بيانات مصنفة ورصد دقيق لحالة أكثر الفئات تعرضاً للتمييز أمر مطلوب على وجه الاستعجال إن أريد الوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب في تنفيذ الأهداف⁽⁸⁶⁾.

51- ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن توزيع الأراضي في البلد غير متكافئ إلى حد كبير وأن أمن حياة الأراضي يواجه تحديات بسبب الغموض الذي يحيط بالملكية، على الرغم من برامج إصدار سندات الملكية الجارية حالياً؛ وأن أصحاب القطع الأرضية الصغيرة هم الأكثر تضرراً من انعدام الأمن في الحياة؛ وأن النساء يواجهن التمييز في الحصول على الأراضي والتحكم فيها⁽⁸⁷⁾. وأشارت إلى أن التعدي غير المشروع على الأراضي والاستيلاء عليها أضيف في عام 2019 إلى قائمة الجرائم التي يمكن أن ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة، وأوصت هندوراس بتحويل نهجها من التجريم إلى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء هذه المسألة⁽⁸⁸⁾.

52- وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هندوراس بتعزيز مبادراتها الرامية إلى توفير استجابة فعالة لحالة انعدام الأمن الغذائي وسوء تغذية الأطفال، لا سيما في المناطق الريفية⁽⁸⁹⁾.

وأعربت عن قلقها إزاء أثر الاستيلاء على الأراضي والاستئثار بالموارد الطبيعية في البلد، حيث تسببت هذه الممارسات في نزاعات خطيرة، ولا سيما في وادي آغوان السفلي، وأعاقت بشدة تمتع المجتمعات المحلية بحقوقها في الحصول على غذاء كافٍ وحققها في الماء⁽⁹⁰⁾.

3- الحق في الصحة⁽⁹¹⁾

53- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء قلة الموارد المالية والبشرية، وضعف الهياكل الأساسية، ونقص الأدوية، وتدني جودة وإمدادات خدمات الرعاية الصحية، خاصة في المناطق النائية والريفية وللأشخاص منخفضي الدخل⁽⁹²⁾.

54- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى اعتماد القانون الإطار لنظام الحماية الاجتماعية في عام 2015 ووضع مشروع قانون للنظام الصحي الوطني وأوصى بأن تواصل هندوراس تكثيف الجهود، بما في ذلك تخصيص ميزانيات كافية للحد من الاحتياجات الصحية وتقليص الفجوات في وصول الفئات الأكثر ضعفاً⁽⁹³⁾.

55- ولاحظ الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات أن هندوراس لديها ثاني أعلى معدل لحمل المراهقات في أمريكا اللاتينية⁽⁹⁴⁾. وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هندوراس بأن تكفل حصول المرأة، ولا سيما المرأة التي تعيش في الفقر والنساء الريفيات، على خدمات عالية الجودة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية⁽⁹⁵⁾.

56- وأعربت عدة هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التجريم المطلق للإجهاض والحظر الكامل لوسائل منع الحمل في حالات الطوارئ⁽⁹⁶⁾. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هندوراس بضمان إمكانية الحصول على إجهاض مأمون وقانوني، لا سيما في الحالات التي تكون فيها حياة المرأة أو صحتها في خطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو عدم قدرة الجنين على البقاء بسبب عيب، وأن تنظر في إلغاء تجريم الإجهاض. وأوصت أيضاً هندوراس برفع الحظر المفروض على حبوب منع الحمل في حالات الطوارئ⁽⁹⁷⁾.

57- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قلقها لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يخضعون للتعقيم وغيره من علاجات منع الحمل دون موافقتهم⁽⁹⁸⁾.

4- الحق في التعليم⁽⁹⁹⁾

58- أوصى فريق الأمم المتحدة القطري بتوسيع نطاق تغطية نظام التعليم، لا سيما في دورات التعليم الثانوي والعالي، وكذلك بالاستثمار في الهياكل الأساسية ووضع استراتيجيات واضحة محددة لتحسين إدماج الأطفال الذين يعيشون في ظروف تتسم بالفقر في التعليم⁽¹⁰⁰⁾.

59- ويساور لجنة القضاء على التمييز العنصري القلق إزاء استمرار الصعوبات التي تواجهها شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي للتمكن من الوصول إلى التعليم⁽¹⁰¹⁾. وحثت اللجنة هندوراس على أن تحد من معدلات التسرب من المدارس بين أطفال ومراهقي شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي؛ وأن تنص على التنفيذ الفعال للقانون الأساسي للتعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات؛ وأن تكثف الجهود للقضاء على الأمية⁽¹⁰²⁾.

60- وأوصت لجنة حقوق الطفل هندوراس بأن تضمن إدراج التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية الإلزامية⁽¹⁰³⁾. وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء ارتفاع معدل العنف الجنسي والتحرش بالفتيات في المدرسة وفي طريقهن من المدرسة إليها⁽¹⁰⁴⁾.

61- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء برنامج حراس الأمة، الذي تضطلع به القوات المسلحة في المنشآت العسكرية، وأوصت بأن تقدم التعليم الرسمي وأي نوع آخر من أنشطة تعلم الأطفال كيانات متخصصة في تعليم الأطفال⁽¹⁰⁵⁾.

62- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قلقها إزاء انتشار التعليم الخاص المنفصل للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات وأوصت هندوراس باعتماد نهج شامل في سياستها التعليمية⁽¹⁰⁶⁾.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء⁽¹⁰⁷⁾

63- أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هندوراس بتعزيز المعهد الوطني للمرأة وضمان أن تخصص كل وزارة ميزانية خاصة لتنفيذ الخطة الثانية للمساواة والإنصاف بين الجنسين تنفيذاً فعالاً⁽¹⁰⁸⁾. وأعربت ثلاث لجان عن قلقها إزاء التمييز المتعدد والشامل لعدة قطاعات الذي تواجهه المرأة الريفية ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي⁽¹⁰⁹⁾.

64- وأعربت عدة هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء ارتفاع مستوى العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي وقتل الإناث، واستمرار الإفلات من العقاب على هذه الأفعال⁽¹¹⁰⁾. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هندوراس بمضاعفة جهودها لمنع ومكافحة جميع أعمال العنف ضد المرأة، ومعاقبة المسؤولين عنها، وتوفير المساعدة والحماية للضحايا، بسبل منها اعتماد قانون شامل بشأن العنف ضد المرأة⁽¹¹¹⁾.

65- ورحبت مفوضية حقوق الإنسان بتعزيز مكتب المدعي الخاص المعني بقتل الإناث⁽¹¹²⁾. ولاحظت أيضاً قيام الحكومة بإنشاء لجنة لمتابعة قتل الإناث ووحدات خاصة للتحقيق في الجرائم الجنسانية، وأوصت باعتماد بروتوكول تحقيق مخصص وإجراءات وقائية لمعالجة أسباب العنف⁽¹¹³⁾.

66- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن القانون الجنائي الذي اعتمد في عام 2019 أدخل تعريفاً لا يتوافق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، مما سيسمح بوصف هذه الأعمال بأنواع إجرامية أخرى أقل خطورة⁽¹¹⁴⁾. ولاحظ أيضاً وضع البروتوكول الوطني لرعاية ضحايا العنف الجنسي في عام 2018، وهو في انتظار التوقيع⁽¹¹⁵⁾.

67- ورحبت لجنة مناهضة التعذيب بإنشاء مبادرة "سيوداد موخير" في عام 2016 من أجل تقديم الدعم الشامل للنساء، ولا سيما ضحايا العنف الجنساني⁽¹¹⁶⁾. وأوصى الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بأن تخصص هندوراس موارد كافية للبرامج في إطار المبادرة وأن تؤمن إتاحتها في جميع أنحاء البلد⁽¹¹⁷⁾.

68- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أنه، على الرغم من الالتزام الرسمي بمبدأ المساواة في انتخابات عام 2017، فإن طريقة تنفيذه أدت إلى انخفاض في تمثيل المرأة⁽¹¹⁸⁾. وأوصت هيئات مختلفة معنية بحقوق الإنسان هندوراس بأن تعتمد تدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة⁽¹¹⁹⁾.

2- الأطفال⁽¹²⁰⁾

69- رحبت لجنة حقوق الطفل بالخطوات التي اتخذتها هندوراس لضمان تسجيل المواليد، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار انخفاض مستويات التسجيل في المناطق الحدودية ومناطق الشعوب الأصلية⁽¹²¹⁾.

- 70- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن المرسوم PCM-020-2019 أنشأ النظام الشامل لضمان حقوق الأطفال والمراهقين في هندوراس وأوصى هندوراس بأن تضمن ميزانية تشغيله. وأوصى أيضاً بتعزيز مديرية الأطفال والمراهقين والأسرة وإقرار السياسة الوطنية لحقوق الأطفال والمراهقين⁽¹²²⁾.
- 71- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء الارتفاع الشديد في معدل الفقر بين أطفال شعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹²³⁾. وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء حالة الأطفال، ولا سيما الفتيات، الذين يتركهم أفراد أسرهم المهاجرون وراءهم في البلد⁽¹²⁴⁾.
- 72- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الاتجاه في عمل الأطفال ظل ثابتاً تقريباً على الرغم من بعض التطورات التشريعية وأوصى بتوظيف وتدريب عدد كافٍ من مفتشي العمل، فضلاً عن توفير تمويل كافٍ لتطبيق تشريعات العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية للضحايا⁽¹²⁵⁾.
- 73- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء تجنيد الأطفال على نطاق واسع من قبل عصابات "الماراس" وانتشار نهج قمعي إزاء عنف الشباب. وأوصت، في جملة أمور، بأن تتخذ هندوراس جميع التدابير اللازمة لمنع تجنيد الأطفال ولحمايتهم من العنف الذي تمارسه عصابات "الماراس" والجماعات الإجرامية، وأن توفر الموارد الكافية للبرنامج الخاص بأعضاء عصابات "الماراس" والمعني بالوقاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي⁽¹²⁶⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بتجريم إجبار الفصّر على الارتباط بالجماعات الإجرامية⁽¹²⁷⁾.
- 74- ورحبت لجنة حقوق الطفل بحظر جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال. غير أنها ظلت تشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد حالات الإيذاء المبلغ عنها وأوصت هندوراس بتعزيز الأشكال الإيجابية وغير العنيفة والقائمة على المشاركة لتربية الأطفال وتأديبهم⁽¹²⁸⁾.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة⁽¹²⁹⁾

- 75- أوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هندوراس بإصلاح و/أو اعتماد قوانين وسياسات بغية الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة كأصحاب حقوق كاملية الأهلية⁽¹³⁰⁾. وأوصت اللجنة هندوراس أيضاً بمنح وضع مؤسسي وطني دائم للمديرية العامة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وإنشاء آلية إلزامية لإجراء مشاورات دائمة مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹³¹⁾.
- 76- وأوصت اللجنة نفسها هندوراس بأن تنفذ خطة عمل لضمان إمكانية الوصول إلى وسائل النقل والخدمات والبيئة المادية والمعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والحضرية على السواء⁽¹³²⁾.
- 77- وشجعت اللجنة نفسها هندوراس في جهودها الرامية إلى وقف إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية وأوصتها بأن تضع خطة لإخراجهم من هذه المؤسسات وضمان حصولهم على الخدمات والدعم اللازمين⁽¹³³⁾.

4- الأقليات والشعوب الأصلية⁽¹³⁴⁾

- 78- أبرزت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن الشعوب الأصلية في هندوراس تعاني من حالة فقر متعدد الأبعاد نتيجة لحالة عدم المساواة الشديدة والفساد وقلة الخدمات الاجتماعية. وأشارت إلى أن حقوق هذه الشعوب في أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية غير محمية وأنها تواجه أعمال عنف عندما تطالب بحقوقها، بما في ذلك التهديدات والمضايقة والقتل⁽¹³⁵⁾.
- 79- وأوصت المقررة الخاصة بتعزيز كبير لجميع الوكالات المعنية بالشعوب الأصلية، ولا سيما مكتب المدعي الخاص المعني بالتراث الإثني والثقافي ومديرية شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي، وتوفير الموارد الكافية لها⁽¹³⁶⁾. وشجعت لجنة القضاء على التمييز العنصري هندوراس على إعادة مركز الوزارة إلى مديرية شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي⁽¹³⁷⁾.

80- وأعربت هيئات وآليات مختلفة معنية بحقوق الإنسان والفريق القطري عن القلق لأن مشروع القانون المتعلق بالمشاورات المسبقة لشعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي، الذي كان معروضاً على الكونغرس الوطني، لا يتماشى تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأوصت بالتعجيل باعتماد تشريعات تكفل حقوق شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي وتكفل مشاركتها النشطة والكاملة والشفافة في العملية⁽¹³⁸⁾.

81- وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء أثر مشاريع الطاقة والصناعات الاستخراجية والسياحة والصناعة الزراعية والهياكل الأساسية على أقاليم وموارد شعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي⁽¹³⁹⁾.

82- وأحاطت اللجنة نفسها علماً بالخطوات المتخذة من أجل منح سندات ملكية الأراضي لشعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي، لكنها أعربت عن قلقها إزاء عدم وجود آليات فعالة لحماية حقوق هذه الشعوب في أراضيها وأقاليمها ومواردها⁽¹⁴⁰⁾. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن سندات الملكية والامتيازات الخاصة على أراضي الشعوب الأصلية لا تزال تصدر دون استشارة الشعوب الأصلية المعنية، ولاحظت أن تنفيذ قرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي تشمل مجتمعات غاريفونا في تريونفو دي لا كروز وبوتنا بيدرا المحلية عرف تأخيرات كبيرة⁽¹⁴¹⁾.

5- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً⁽¹⁴²⁾

83- أعربت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن قلقها إزاء عدم مواءمة قانون الهجرة والأجانب (2003) ولوائحه مع المعايير الدولية وعدم وجود سياسة هجرة عامة شاملة تركز على ضمان حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم⁽¹⁴³⁾.

84- وأعربت عدة هيئات وآليات معنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء ارتفاع عدد المشردين داخلياً من جراء العنف وإزاء حالتهم⁽¹⁴⁴⁾. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن عدم وجود إطار قانوني لمعالجة مسألة التشرد الداخلي يقوض قدرة الحكومة على مواجهة هذه المسألة بطريقة منسقة وأوصت هندوراس بأن تعتمد مشروع القانون المتعلق بحماية الضحايا الذين شردتهم أعمال العنف الذي قُدِّم إلى الكونغرس في عام 2019⁽¹⁴⁵⁾.

85- وأعربت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن العديد من المهاجرين الهندوراسيين قُتلوا في الخارج وأوصت هندوراس، في جملة أمور، بإنشاء قاعدة بيانات مستكملة عن المهاجرين المختفين وتعزيز التعاون مع دول أخرى في المنطقة لضمان إجراء عمليات البحث عن المهاجرين المختفين والتحقيق مع من يُدعى أنهم مسؤولون عنها⁽¹⁴⁶⁾.

86- وأعربت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين عن قلقها إزاء المعلومات التي تفيد بأن آلاف المهاجرين الهندوراسيين يُسلبون حريتهم كل عام في مراكز احتجاز المهاجرين في بلدان العبور والمقصد، وأوصت هندوراس بتعزيز الإجراءات الرامية إلى حماية حقهم في الحرية، ولا سيما من خلال إجراء حوارات ثنائية مع الدول المعنية وتعزيز الإجراءات القنصلية⁽¹⁴⁷⁾.

87- وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء العدد الكبير من المهاجرين الهندوراسيين، بمن فيهم القُصَّر المصحوبون، الذين رُجِّلوا أو أُعيدوا إلى أوطانهم دون الاحترام الواجب للضمانات الإجرائية ودون مساعدة قنصلية كافية⁽¹⁴⁸⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تنفذ هندوراس، من أجل إعادة إدماج العائدين من مواطنيها، خطة تتضمن الاستهداف المركز لحماية الأطفال غير المصحوبين⁽¹⁴⁹⁾.

88- ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه، على الرغم من أن هندوراس لم تواجه تدفقاً هائلاً من الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية، فإن عدم وجود إطار رسمي للبت في طلبات اللجوء وانخفاض قدرات الاستقبال يضعف نظام الحماية العام في البلد⁽¹⁵⁰⁾.

Notes

- ¹ Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Honduras will be available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/HNIndex.aspx.
- ² For the relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 126.1–126.6 and 124.14–124.16.
- ³ CED/C/HND/CO/1, para. 4. See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 7, and A/HRC/40/60/Add.2, para. 6.
- ⁴ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 57, E/C.12/HND/CO/2, para. 58, CRC/C/HND/CO/4-5, para. 85, CRC/C/OPAC/HND/CO/1, para. 34, and CERD/C/HND/CO/6-8, para. 42.
- ⁵ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 52, E/C.12/HND/CO/2, para. 58, CERD/C/HND/CO/6-8, para. 42, A/HRC/41/33/Add.1, para. 71 (a), and A/HRC/40/60/Add.2, para. 77 (g). See also A/HRC/34/Add.2, para. 62 (d).
- ⁶ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 35 (c), E/C.12/HND/CO/2, para. 31 (d), CRC/C/HND/CO/4-5, para. 80 (c), and A/HRC/41/33/Add.1, para. 71 (b).
- ⁷ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 42.
- ⁸ Country team submission, p. 4, A/HRC/40/60/Add.2, para. 77 (g), and <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24719>. See also www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E and www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23557&LangID=S.
- ⁹ CED/C/HND/CO/1, para. 6, CAT/C/HND/CO/2, para. 6, and CCPR/C/HND/CO/2, para. 5. See also A/HRC/40/60/Add.2, para. 11, A/HRC/35/23/Add.1, para. 106, A/HRC/43/3/Add.2, para. 1, A/HRC/40/3/Add.2, para. 1, A/HRC/37/3/Add.2, para. 1, A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, para. 1, and OHCHR Annual Report, p. 240, available at <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/OHCHRreport2018.pdf>
- ¹⁰ A/HRC/37/3/Add.2, para. 2, <https://ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20894&LangID=E>, www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20957&LangID=E and www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21922&LangID=E.
- ¹¹ CCPR/C/HND/CO/2, para. 3 (a). See also A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, para. 6.
- ¹² See www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24910&LangID=S and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ¹³ For the relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.1, 124.3–124.5, 125.8, 124.11, 124.13, 125.1, 125.7 and 125.9–125.10.
- ¹⁴ A/HRC/41/33/Add.1, paras. 14 and 72 (g). See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 4 (d), and A/HRC/40/3/Add.2, para. 7.
- ¹⁵ Country team submission, p. 1. See also CMW/C/HND/CO/1, para. 9 (a).
- ¹⁶ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 12, CCPR/C/HND/CO/2, para. 6, and CMW/C/HND/CO/1, para. 20 (b).
- ¹⁷ A/HRC/40/3/Add.2, para. 38. See also A/HRC/43/3/Add.2, paras. 36 and 85 (h).
- ¹⁸ CAT/C/HND/CO/2, para. 30, and CCPR/C/HND/CO/2, paras. 26–27. See also A/HRC/35/23/Add.1, paras. 104 and 116 (c).
- ¹⁹ Country team submission, p. 2. See also A/HRC/40/60/Add.2, para. 11, and A/HRC/35/23/Add.1, paras. 13 and 116 (d).
- ²⁰ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24932&LangID=E, www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E, <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=22802>, A/HRC/40/60/Add.2, para. 20, CCPR/C/HND/CO/2, para. 40, A/HRC/43/3/Add.2, para. 6, <https://oacnudh.hn/cidh-y-oacnudh-expresan-preocupacion-por-disposiciones-del-codigo-penal-en-honduras-y-hacen-un-llamamiento-para-revisarlas-de-acuerdo-a-los-estandares-internacionales-e-interamericanos-en-materia-de/> and <https://oacnudh.hn/wp-content/uploads/2019/07/Observaciones-Co%CC%81digo-Penal-Nuevo-OACNUDH-ok.pdf>.
- ²¹ For the relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.6–124.7, 124.10, 124.18, 124.20, 124.44, 124.47, 125.3, 125.11 and 126.8–126.9.
- ²² E/C.12/HND/CO/2, para. 21. See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 11, and CMW/C/HND/CO/1, paras. 26–27.
- ²³ CERD/C/HND/CO/6-8, paras. 4 (c), 17 (a) and 40.
- ²⁴ CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 20–21. See also A/HRC/41/33/Add.1, paras. 23–26 and 74 (a)–(b).
- ²⁵ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 72 and 98 (c). See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 10; E/C.12/HND/CO/2, para. 22 (b); and A/HRC/43/3/Add.2, para. 68.
- ²⁶ For the relevant recommendation, see A/HRC/30/11, para. 124.12.
- ²⁷ E/C.12/HND/CO/2, para. 45.
- ²⁸ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E. See also A/HRC/40/60/Add.2, para. 12, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 16.

- ²⁹ Country team submission, p. 1. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 15, A/HRC/40/3/Add.2, para. 94 (d), A/HRC/37/3/Add.2, paras. 17 and 72 (d), and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ³⁰ A/HRC/40/60/Add.2, para. 20. See also www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E, <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=22802>, <https://oacnudh.hn/cidh-y-oacnudh-expresan-preocupacion-por-disposiciones-del-codigo-penal-en-honduras-y-hacen-un-llamamiento-para-revisarlas-de-acuerdo-a-los-estandares-internacionales-e-interamericanos-en-materia-de/> and <https://oacnudh.hn/wp-content/uploads/2019/07/Observaciones-Co%CC%81digo-Penal-Nuevo-OACNUDH-ok.pdf>.
- ³¹ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.2, 124.21–124.23, 124.43, 124.48, 125.28, 125.36, 125.40–125.43, 125.46 and 126.11–126.12.
- ³² CCPR/C/HND/CO/2, para. 18, A/HRC/40/60/Add.2, para. 22, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 18 and 107, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E and www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24910&LangID=S. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 23, A/HRC/40/3/Add.2, para. 20, A/HRC/37/3/Add.2, para. 18, A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, para. 10, and UNHCR submission p. 2.
- ³³ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 21–22.
- ³⁴ OHCHR, “Human rights violations in the context of the 2017 elections in Honduras”, pp. 2 and 14–21. See also A/HRC/40/3/Add.2, para. 96 (c), and A/HRC/37/3/Add.2, paras. 5 and 20.
- ³⁵ OHCHR, “Responsabilidad por las violaciones a los derechos humanos cometidas en el contexto de las elecciones de 2017 en Honduras: avances y desafíos”, p. 1. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 46.
- ³⁶ Country team submission, p. 5. See also <https://oacnudh.hn/comunicado> and A/HRC/43/3/Add.2, paras. 50–51.
- ³⁷ A/HRC/35/23/Add.1, para. 90. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 21, CAT/C/HND/CO/2, para. 13, A/HRC/37/3/Add.2, para. 19, and A/HRC/32/35/Add.4, para. 54.
- ³⁸ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 25–26. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 26, and A/HRC/40/60/Add.2, para. 10.
- ³⁹ CCPR/C/HND/CO/2, para. 21. See also CAT/C/HND/CO/2, paras. 5 (d) and 18 (a), A/HRC/35/23/Add.1, paras. 86–89, A/HRC/32/35/Add.4, paras. 56–57, A/HRC/43/3/Add.2, paras. 27–28 and 85 (e), A/HRC/40/3/Add.2, para. 95 (b), A/HRC/37/3/Add.2, paras. 22–23 and 73 (a), A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, paras. 14 and 60 (a), and country team submission, p. 5.
- ⁴⁰ CCPR/C/HND/CO/2, paras. 22 and 24–25 (a). See also CED/C/HND/CO/1, para. 15 (a)–(d), CAT/C/HND/CO/2, paras. 13 and 34 (a), A/HRC/35/23/Add.1, para. 75, and A/HRC/40/3/Add.2, para. 29.
- ⁴¹ A/HRC/40/3/Add.2, para. 30. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 25.
- ⁴² A/HRC/37/3/Add.2, para. 22. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 21, CAT/C/HND/CO/2, para. 13, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 30 and 120, and A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, para. 14.
- ⁴³ A/HRC/40/3/Add.2, para. 28. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 21, A/HRC/37/3/Add.2, para. 22, and A/HRC/34/3/Add.2 and Corr.1, para. 60 (c).
- ⁴⁴ CCPR/C/HND/CO/2, para. 31, CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 46, CAT/C/HND/CO/2, paras. 16 and 19, A/HRC/41/33/Add.1, paras. 64–65, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 102–103, A/HRC/43/3/Add.2, paras. 29–30, A/HRC/40/3/Add.2, para. 34, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 29. See also country team submission, p. 3.
- ⁴⁵ See <https://oacnudh.hn/ante-la-declaracion-del-estado-de-emergencia-en-materia-penitenciaria-cidh-y-oacnudh-hacen-un-llamado-urgente-al-estado-de-honduras-a-proteger-la-vida-e-integridad-de-los-privados-de-libertad-en-cent/>. See also A/HRC/43/3/Add.2, paras. 31–33.
- ⁴⁶ See <https://oacnudh.hn/oacnudh-honduras-condena-la-muerte-de-miembros-de-la-comunidad-lgbti-2/>. See also A/HRC/43/3/Add.2, paras. 68 and 85 (k), A/HRC/40/3/Add.2, paras. 73 and 98 (c), and CAT/C/HND/CO/2, para. 50.
- ⁴⁷ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.39–124.41, 124.45, 125.2, 125.4, 125.24–125.25, 125.29–125.35, 125.39 and 125.44–125.45.
- ⁴⁸ See www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24910&LangID=S. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 13 (b), CERD/C/HND/CO/6-8, para. 39 (b), CAT/C/HND/CO/2, paras. 37–38, E/C.12/HND/CO/2, paras. 15–16, <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E>, A/HRC/43/3/Add.2, paras. 38–39 and 84 (i), and country team submission, p. 6.
- ⁴⁹ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 40.
- ⁵⁰ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 42–43. See also E/C.12/HND/CO/2, paras. 17–18, A/HRC/40/60/Add.2, para. 26, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E, www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24910&LangID=S and A/HRC/43/3/Add.2, paras. 41–43.
- ⁵¹ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 12. See also A/HRC/41/33/Add.1, paras. 19–20.

- ⁵² CERD/C/HND/CO/6-8, para. 38.
- ⁵³ CCPR/C/HND/CO/2, para. 32. See also CAT/C/HND/CO/2, para. 11, A/HRC/41/33/Add.1, para. 73 (b), and A/HRC/37/3/Add.2, para. 33.
- ⁵⁴ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E. See also A/HRC/35/23/Add.1, para. 37.
- ⁵⁵ Country team submission, pp. 5 and 7. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 29 (b), A/HRC/40/60/Add.2, para. 77 (n) and (q), www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E, A/HRC/43/3/Add.2, para. 54, and A/HRC/40/3/Add.2, paras. 52–53.
- ⁵⁶ A/HRC/40/3/Add.2, para. 51. See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 32, A/HRC/40/60/Add.2, para. 25, A/HRC/35/23/Add.1, para. 39, A/HRC/37/3/Add.2, para. 48, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23994&LangID=E, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E and A/HRC/43/3/Add.2, para. 44.
- ⁵⁷ A/HRC/40/60/Add.2, para. 42, A/HRC/41/33/Add.1, para. 75 (f), and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23994&LangID=E.
- ⁵⁸ CCPR/C/HND/CO/2, paras. 8–9. See also CAT/C/HND/CO/2, paras. 35–36, and A/HRC/43/3/Add.2, para. 49.
- ⁵⁹ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.42, 124.49–124.50, 124.56, 125.5, 125.27, 125.47–125.60 and 126.10.
- ⁶⁰ A/HRC/43/3/Add.2, para. 4.
- ⁶¹ CERD/C/HND/CO/6-8, paras. 4 (a)–(b) and 24, CCPR/C/HND/CO/2, paras. 3 (g), 40 and 42–43, CED/C/HND/CO/1, paras. 5 (b) and 26, CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 4 (b) and 28 (a)–(c), CAT/C/HND/CO/2, paras. 5 (e) and 43, CMW/C/HND/CO/1, para. 24, E/C.12/HND/CO/2, para. 9, A/HRC/41/33/Add.1, paras. 31–36, A/HRC/40/60/Add.2, paras. 8, 23–33, 37, 41–43, 45–55, 57 and 67, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 9, 33, 48, 52 and 100–101, A/HRC/33/42/Add.2, paras. 19–20, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E, www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24910&LangID=S, www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:3962338. See also A/HRC/43/3/Add.2, paras. 53 and 61, A/HRC/40/3/Add.2, para. 57, A/HRC/37/3/Add.2, paras. 44–45, and country team submission, p. 6.
- ⁶² A/HRC/42/30, para. 46, A/HRC/39/41, paras. 44–45, A/HRC/36/31, para. 35, and A/HRC/30/29, para. 21. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 42, and CMW/C/HND/CO/1, para. 25 (b).
- ⁶³ UNESCO submission, pp. 3 and 6. See also A/HRC/40/60/Add.2, para. 53, A/HRC/43/3/Add.2, para. 57, and country team submission, p. 5.
- ⁶⁴ Country team submission, p. 7. See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 25 (c), CCPR/C/HND/CO/2, para. 41 (d), A/HRC/40/60/Add.2, paras. 8 and 60, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 101 and 117 (a), and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ⁶⁵ A/HRC/40/3/Add.2, para. 59, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 47. See also A/HRC/40/60/Add.2, para. 58, and CERD/C/HND/CO/6-8/Add.1, paras. 18–27.
- ⁶⁶ CCPR/C/HND/CO/2, para. 40.
- ⁶⁷ A/HRC/40/60/Add.2, para. 20. See also UNESCO submission, p. 6, and <https://oacnudh.hn/alto-a-la-impunidad-y-los-crimenes-contra-periodistas-y-comunicadores-sociales/>.
- ⁶⁸ Country team submission, p. 4. See also A/HRC/40/60/Add.2, paras. 21 and 77 (e).
- ⁶⁹ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 35. See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 10, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 8.
- ⁷⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.38 and 125.22–125.23.
- ⁷¹ CCPR/C/HND/CO/2, paras. 3 (b) and 36–37, and CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 5 (c) and 24. See also CMW/C/HND/CO/1, paras. 8 (a) and 56, CRC/C/HND/CO/4-5, para. 45, and www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3959177.
- ⁷² Country team submission, p. 4.
- ⁷³ CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 48 and 49 (b). See also CRC/C/HND/CO/4-5, para. 48.
- ⁷⁴ A/HRC/41/33/Add.1, para. 74 (d). See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 69.
- ⁷⁵ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 125.26 and 125.68.
- ⁷⁶ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E. See also E/C.12/HND/CO/2, paras. 29–30, A/HRC/40/3/Add.2, para. 16, and country team submission, p. 8.
- ⁷⁷ Country team submission, p. 8. See also E/C.12/HND/CO/2, para. 28.
- ⁷⁸ CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 4 (a) and 34–35 (a)–(b). See also E/C.12/HND/CO/2, paras. 33–34, A/HRC/41/33/Add.1, paras. 37 and 76 (a), and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ⁷⁹ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 14 and 94 (c). See also A/HRC/37/3/Add.2, para. 72 (c), E/C.12/HND/CO/2, para. 32 (b), CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 35 (d), and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ⁸⁰ E/C.12/HND/CO/2, para. 32 (a). See also A/HRC/41/33/Add.1, paras. 41–42 and 76 (d).

- ⁸¹ A/HRC/40/3/Add.2, para. 16. See also www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E.
- ⁸² CERD/C/HND/CO/6-8, para. 26. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 63, and country team submission, p. 13.
- ⁸³ See www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E. See also A/HRC/40/3/Add.2, para. 17, A/HRC/37/3/Add.2, para. 15, and www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:3302657.
- ⁸⁴ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 125.63–125.64 and 125.68–125.71.
- ⁸⁵ E/C.12/HND/CO/2, paras. 39–40. See also A/HRC/43/3/Add.2, paras. 10 and 12.
- ⁸⁶ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 9 and 94 (a). See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 9, CEDAW/C/HND/CO/7-8, paras. 41 and 50–51, CRPD/C/HND/CO/1, paras. 65–66, CRC/C/HND/4-5, paras. 15–16, A/HRC/41/33/Add.1, para. 79 (a), A/HRC/43/3/Add.2, paras. 14 and 85 (a)–(b), and country team submission, p. 8.
- ⁸⁷ A/HRC/37/3/Add.2, para. 10.
- ⁸⁸ A/HRC/40/3/Add.2, paras. 14–15 and 94 (b).
- ⁸⁹ E/C.12/HND/CO/2, para. 44. See also CRC/C/HND/CO/4-5, para. 69 (c).
- ⁹⁰ E/C.12/HND/CO/2, para. 41.
- ⁹¹ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 125.65, 125.72 and 126.7.
- ⁹² E/C.12/HND/CO/2, para. 51. See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 30, and A/HRC/41/33/Add.1, paras. 47 and 77 (a).
- ⁹³ Country team submission, pp. 12–13. See also E/C.12/HND/CO/2, para. 52, CERD/C/HND/CO/6-8, para. 31, CRPD/C/HND/CO/1, para. 54; and A/HRC/33/42/Add.2, paras. 71–74.
- ⁹⁴ A/HRC/41/33/Add.1, para. 50.
- ⁹⁵ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 37 (c). See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 17, and CRC/C/HND/CO/4-5, para. 65 (a).
- ⁹⁶ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 36, CCPR/C/HND/CO/2, para. 16, E/C.12/HND/CO/2, para. 53, CRC/C/HND/CO/4-5, para. 64, and A/HRC/41/33/Add.1, para. 51. See also country team submission, p. 10, A/HRC/40/3/Add.2, para. 70, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 57.
- ⁹⁷ CCPR/C/HND/CO/2, para. 17. See also E/C.12/HND/CO/2, para. 54 (a)–(b), CAT/C/HND/CO/2, para. 48, CRC/C/HND/CO/4-5, para. 65 (d), A/HRC/41/33/Add.1, paras. 71 (d) and 77 (e), and country team submission, pp. 2 and 10.
- ⁹⁸ CRPD/C/HND/CO/1, para. 43.
- ⁹⁹ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 125.6, 125.18, 125.20, 125.61 and 125.73–125.75.
- ¹⁰⁰ Country team submission, pp. 10–11. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 32, E/C.12/HND/CO/2, para. 56, CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 70–71, A/HRC/33/42/Add.2, para. 69, A/HRC/43/3/Add.2, para. 66, and UNESCO submission, pp. 3 and 5.
- ¹⁰¹ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 32.
- ¹⁰² CERD/C/HND/CO/6-8, para. 33 (b)–(d). See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 33 (a), A/HRC/33/42/Add.2, paras. 66 and 70, and UNESCO submission, pp. 5–6.
- ¹⁰³ CRC/C/HND/CO/4-5, para. 65 (b). See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 76 (j).
- ¹⁰⁴ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 32. See also UNESCO submission, p. 5, and A/HRC/41/33/Add.1, para. 76 (h).
- ¹⁰⁵ E/C.12/HND/CO/2, paras. 55–56. See also CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 37 (d)–38 (d); CRC/C/OPAC/HND/CO/1, paras. 19–20, and A/HRC/35/23/Add.1, para. 95.
- ¹⁰⁶ CRPD/C/HND/CO/1, paras. 51–52. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 32, and CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 58–59 (a)–(d).
- ¹⁰⁷ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.9, 124.14, 124.19, 124.24–124.28, 124.30–124.34, 124.46, 125.12–125.13, 125.37–125.38, 125.62 and 125.66–125.67.
- ¹⁰⁸ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 15 (a). See also CCPR/C/HND/CO/2, para. 11, and A/HRC/41/33/Add.1, para. 72 (b).
- ¹⁰⁹ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 36, CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 18, and E/C.12/HND/CO/2, para. 24 (b). See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 62, and A/HRC/43/3/Add.2, para. 64.
- ¹¹⁰ CCPR/C/HND/CO/2, para. 14, CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 22, E/C.12/HND/CO/2, para. 25, CAT/C/HND/CO/2, para. 45, A/HRC/41/33/Add.1, paras. 53–55, and A/HRC/35/23/Add.1, para. 68. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 24.
- ¹¹¹ CCPR/C/HND/CO/2, para. 15. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 13, E/C.12/HND/CO/2, para. 26, CAT/C/HND/CO/2, para. 46, A/HRC/41/33/Add.1, para. 78, and country team submission, p. 11.
- ¹¹² A/HRC/37/3/Add.2, para. 56. See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 59.
- ¹¹³ A/HRC/40/3/Add.2, para. 71. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 23 (f), A/HRC/41/33/Add.1, para. 58, and UNHCR submission, p. 3.
- ¹¹⁴ Country team submission, p. 2. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 7.

- ¹¹⁵ Country team submission, p. 10. See also A/HRC/40/3/Add.2, para. 69.
- ¹¹⁶ CAT/C/HND/CO/2, para. 4 (f). See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 13, and country team submission, p. 1.
- ¹¹⁷ A/HRC/41/33/Add.1, para. 72 (d).
- ¹¹⁸ Country team submission, p. 11. See also A/HRC/41/33/Add.1, para. 29, and CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 26.
- ¹¹⁹ A/HRC/41/33/Add.1, para. 75 (b), CCPR/C/HND/CO/2, para. 13, A/HRC/37/3/Add.2, paras. 8 and 68, and CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 27 (a). See also country team submission, p. 11.
- ¹²⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.17, 124.36–124.37, 124.58, 125.15–125.18, 125.21, 125.62 and 125.66–125.67.
- ¹²¹ CRC/C/HND/CO/4-5, para. 33. See also CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 30.
- ¹²² Country team submission, pp. 1 and 12. See also CRC/C/HND/4-5, para. 12, and CRC/C/OPAC/HND/CO/1, para. 8.
- ¹²³ CRC/C/HND/CO/4-5, para. 77 (a).
- ¹²⁴ CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 44.
- ¹²⁵ Country team submission, pp. 9–10. See also CMW/C/HND/CO/1, para. 34, E/C.12/HND/CO/2, para. 38 (d), and CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 79–80.
- ¹²⁶ CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 37 (a)–(c) and 38 (a)–(b). See also CCPR/C/HND/CO/2, paras. 18–19, CAT/C/HND/CO/2, para. 24, E/C.12/HND/CO/2, paras. 37 and 38 (c), country team submission, p. 9, and UNHCR submission, p. 4.
- ¹²⁷ Country team submission, p. 9.
- ¹²⁸ CRC/C/HND/CO/4-5, paras. 41–42.
- ¹²⁹ For the relevant recommendation, see A/HRC/30/11, para. 125.65.
- ¹³⁰ CRPD/C/HND/CO/1, paras. 5–6. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 70.
- ¹³¹ CRPD/C/HND/CO/1, paras. 7 and 12.
- ¹³² *Ibid.*, para. 22.
- ¹³³ *Ibid.*, para. 46.
- ¹³⁴ For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 124.8, 124.57, 124.59 and 125.76.
- ¹³⁵ A/HRC/33/42/Add.2, paras. 18–29 and 79.
- ¹³⁶ *Ibid.*, para. 82. See also CERD/C/HND/CO/6-8, para. 39 (a).
- ¹³⁷ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 15.
- ¹³⁸ *Ibid.*, para. 19 (a)–(b), CCPR/C/HND/CO/2, paras. 46–47, www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24925&LangID=E and country team submission, p. 13. See also E/C.12/HND/CO/2, para. 12 (a)–(b), A/HRC/43/3/Add.2, paras. 62 and 87 (a), A/HRC/40/60/Add.2, paras. 13 and 77 (h), A/HRC/40/3/Add.2, paras. 61–62, and A/HRC/37/3/Add.2, para. 53.
- ¹³⁹ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 22. See also A/HRC/33/42/Add.2, paras. 45–56.
- ¹⁴⁰ CERD/C/HND/CO/6-8, para. 20.
- ¹⁴¹ A/HRC/37/3/Add.2, paras. 52 and 54. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 60, CCPR/C/HND/CO/2, para. 46, CERD/C/HND/CO/6-8, para. 21 (c), and CERD/C/HND/CO/6-8/Add.1, paras. 12–17.
- ¹⁴² For relevant recommendations, see A/HRC/30/11, paras. 125.19 and 125.77–125.81.
- ¹⁴³ CMW/C/HND/CO/1, paras. 10 (a) and 14. See also country team submission, p. 14.
- ¹⁴⁴ CCPR/C/HND/CO/2, para. 28, CEDAW/C/HND/CO/7-8, para. 44, E/C.12/HND/CO/2, para. 47, A/HRC/35/23/Add.1, para. 61, and A/HRC/32/35/Add.4, paras. 20–21. See also A/HRC/43/3/Add.2, para. 25, and UNHCR submission, pp. 1–2.
- ¹⁴⁵ UNHCR submission, pp. 4–5. See also A/HRC/32/35/Add.4, paras. 47–48 and 85, and www.acnur.org/noticias/press/2019/3/5c9be26c4/honduras-acnur-saluda-la-entrega-oficial-del-proyecto-de-ley-de-desplazamiento.html.
- ¹⁴⁶ CED/C/HND/CO/1, paras. 28 and 29 (c) and (f). See also CMW/C/HND/CO/1, paras. 28–29 and 32–33, A/HRC/35/23/Add.1, paras. 63 and 117 (g), and A/HRC/43/3/Add.2, paras. 19 and 85 (c).
- ¹⁴⁷ CMW/C/HND/CO/1, paras. 36–37. See also A/HRC/35/23/Add.1, para. 65.
- ¹⁴⁸ CMW/C/HND/CO/1, para. 38. See also A/HRC/35/23/Add.1, para. 64.
- ¹⁴⁹ Country team submission, pp. 8–9. See also CMW/C/HND/CO/1, paras. 50–51, E/C.12/HND/CO/2, paras. 49–50, and A/HRC/35/23/Add.1, para. 117 (h).
- ¹⁵⁰ UNHCR submission, pp. 5–6.